S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/148
23 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم، في موعد لا يتجاوز ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا بشأن الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى، يتضمن توصيات فيما يتعلق بإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هيكل هذه العملية والأهداف المحددة لها وما ينشأ عنها من آثار مالية، فضلا عن معلومات بشأن تنفيذ اتفاقات بانغي والالتزامات المقدمة من رئيس جمهورية افريقيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلي.

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/61). وهو يكمّل المعلومات التي كانت قد وردت في التقرير الدوري الثالث لبعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/86). ويتضمن هذا التقرير أيضا استنتاجات فريق صغير تابع للأمم المتحدة زار بانغي في الفترة من ٨ الى ١٦ شباط/فبراير لوضع الصيغة النهائية لتوصيات بشأن الولاية ومفهوم العمليات لعملية محتملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجهت رسالة إلى الرئيس أنجي - فيليكس باتاسي لاسترعاء انتباهه الى ضرورة مواصلة الجهود بحزم بهدف التنفيذ التام لاتفاقات بانغي والإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية الهامة، على النحو المبين في رسالته المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير الموجهة إليّ (S/1998/61، المرفق). وفي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير كرر الرئيس باتاسي إليّ تأكيد التزامه بقوة بإنجاز هذه الإصلاحات.

٤ - وقد قمت أيضا بمتابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريري الأخير مع الزعماء الرئيسيين في المنطقة وفي دول أعضاء أخرى معنية.

٥ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، تم تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الأحكام التي لم تنفذ بعد في اتفاقات بانغي والإصلاحات السياسية الرئيسية الأخرى. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتمعت اللجنة المعنية بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن التي يرأسها وزير الدفاع والتي تعمل تحت الإشراف العام للجنرال أمادو توماني توري (مالي)، رئيس لجنة الرصد الدولية، وقد أكملت تلك اللجنة أعمالها وأوصت رئيس الجمهورية بحل دائرتي الأمن الحاليتين، وهما المركز الوطني للبحث والتحقيق، وفرع التحقيق والبحث والوثائق، وبإجراء خفض وإعادة تشكيل جوهريين للحرس الرئاسي. ويتوقع أن يقوم الرئيس باتاسي بتوقيع مراسيم يحول بها هذه التوصيات الأساسية إلى قانون.

٦ - وتم أيضا تحقيق تقدم في طرق الحكم الوارد في اتفاقات بانغي والمتعلق بالتخلي عن الإعمال القضائي للتحقيق البرلماني فيما يتصل بالأشخاص الذين يشتبه في أنهم استولوا على أموال بصفة غير مشروعة في ظل النظام السابق. وقدمت الحكومة الى الجمعية الوطنية مشروع قانون منقح تم إعداده بمساعدة لجنة الرصد الدولية. وكان مقررا أيضا أن تنعقد الدورة العادية للجمعية الوطنية في آذار/ مارس، لتنظر في هذه المسألة. بيد أن الجمعية، نظرا للطابع الاستعجالي للمسألة، قررت عقد دورة استثنائية في ٩ شباط/فبراير. واعتُمد في ١٣ شباط/فبراير القانون المتعلق بالتخلي عن التحقيق البرلماني، وبذلك نُفذ حكم رئيسي آخر من أحكام اتفاقات بانغي.

٧ - وعُرض أيضا مشروع قانون انتخابي على الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية. بيد أن الجمعية قررت في ١٦ شباط/فبراير إرجاء النظر في القانون الانتخابي الى حين انعقاد دورتها العادية.

٨ - إن مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر عقده أصلا في الفترة من ١٠ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، قد أرجئ الى الفترة من ٢٣ الى ٢٨ شباط/فبراير للسماح بوقت إضافي لإجراء التحضيرات اللازمة. والأحزاب السياسية، بدعم من لجنة الرصد الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة حاليا بصورة نشطة في التحضيرات لهذا الحدث الذي ينبغي أن يؤدي دورا حاسما في ترسيخ عملية السلام والمصالحة. وفي ١٩ شباط/فبراير، عُقد اجتماع حضرته كافة العناصر الفاعلة السياسية الرئيسية لتقييم تنفيذ اتفاقات بانغي، وقد رئي أن النتائج التي أسفر عنها هذا الاجتماع كانت مرضية.

ثالثا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٩ - ظلت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد دون تغيير عموما. وما زالت المتأخرات في المدفوعات المستحقة لموظفي الخدمة المدنية، والجنود، وأصحاب المعاشات، والطلاب، تشكل مصدرا للقلق، وهي لم تزل تتسبب في مظاهرات في قطاعات عامة مختلفة.

١٠ - وزارت بانغي في الفترة من ٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ بعثتان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستعراض الحالة الاقتصادية والمالية، فضلا عن ميزانية ١٩٩٨، وخطط الاصلاح الهيكلي للسنة

الحالية، والبرامج المتوسطة الأجل. وأجرت هاتان البعثتان مناقشات أدت إلى تحقيق تقدم هام في وضع خطة أولية للمسائل النقدية لعام ١٩٩٨، وكذلك في تحديد عدد من العناصر الأساسية التي يمكن أن تشكل الأساس لبرنامج شامل للتكيف الهيكلي المتوسط الأجل. ومن المقرر أن تعود بعثتا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى بانغي في المستقبل لمساعدة السلطات في وضع الصيغة النهائية لوثيقة إطارية في مجال السياسات. ومن الواضح أنه سيلزم الحصول على دعم تقني ومالي هام من المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج التكيف المقترح. وفي الوقت نفسه، أكدت مؤسسات بريتون وودز مرات متكررة على أن إحلال ظروف أمنية ملائمة شرط أساسي، إطلاقا، لنجاح الاصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة.

رابعا - الجوانب الأمنية

١١ - لقد تحسنت باطراد الحالة الأمنية العامة في جمهورية افريقيا الوسطى، لكنها ما زالت تشكل مصدرا للقلق. ففي حين تم تحقيق هدوء نسبي في بانغي بفضل وجود بعثة البلدان الافريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، والعمليات التي تقوم بها تلك البعثة، فإن اللصوصية والسطو المسلح يمثلان مشكلة كبرى، خاصة، في داخل البلد. ولا تزال الأسلحة الخفيفة متداولة ويمكن أيضا الحصول عليها بسهولة من بلدان مجاورة. وتظل الحالة الأمنية غير مستقرة. ووفقا لبعض التقارير، لجأت عناصر من القوات المسلحة السابقة لزائير إلى الجزء الجنوبي من جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين تتواجد الميليشيات المحلية في مناطق البلد الشمالية.

١٢ - إن توصيات اللجنة المعنية بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن متسقة عموما مع اتفاقات بانغي ومع البيانات التي أدلى بها الرئيس باتاسي في وقت سابق من هذا العام إذ ذكر اعتزامه أن ينشئ جيشا وطنيا جمهوريا متعدد الاثنيات يتمشى حجمه وأنشطته مع ما تسمح به الميزانية الوطنية. ومن المؤمل أن يتم فورا اعتماد تلك التوصيات وتوقيعها لتصبح قانونا.

١٣ - ومن المسائل الوثيقة الاتصال ببرنامج إعادة التشكيل هذا، والداعمة له، مشروع التسريح وإعادة الادماج، الذي ينسقه ويتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون الوثيق مع الحكومة. ويهدف هذا المشروع، الذي شُرع فيه رسميا في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى تسريح ما يربو على ٠٠٠ ١ فرد من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

١٤ - وفي نهاية الأمر، سيتوقف الاستقرار والأمن الدائمان في البلد، في جملة أمور، على تحويل قوات الدفاع والأمن لأفريقيا الوسطى إلى جيش موثوق وذي طابع فني مكرس لاحترام سيادة القانون. ويجب أن يتواصل بنشاط وبصورة منتظمة العمل على تنفيذ المبادرات التي شُرع فيها من أجل بلوغ هذا الهدف. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن هذه الإصلاحات الهامة على عاتق الحكومة، فإن من الأساسي أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة في إنجازها، عن طريق برامج المساعدة الثنائية. وأنا أدعو بالتالي المانحين

المحتملين، ولا سيما أولئك الذين لهم روابط وثيقة تقليديا مع البلد، إلى أن يسهموا بسخاء في تمويل هذه المساعي.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

١٥ - كما لوحظ أعلاه، فمنذ صدور تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تم تحقيق تقدم هام في تنفيذ اتفاقات بانغي والشروع في إصلاحات سياسية واقتصادية أساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعود أساسا الفضل في تحقيق هذه التطورات الهامة إلى شعب أفريقيا الوسطى وقيادة البلد. بيد أن هذا التقدم ما كان ليتحقق لولا الجهود التي بذلها دون كلل زعماء المنطقة، ولا سيما لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية، اللذين أدوا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورا حاسما في تحقيق استقرار الحالة في البلد عقب حركات التمرد الثلاث لعام ١٩٩٦.

١٦ - وفي الوقت نفسه، ما زال هناك الكثير مما يجب إنجازه لتأمين سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين يمكن أن يصبح المؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية إنجازا تاريخيا هاما على درب المصالحة الوطنية الحقيقية والتنفيذ التام لاتفاقات بانغي، فإن الاعلانات الهامة الصادرة عن الحكومة في هذا الصدد يجب أن تحول بسرعة إلى إجراءات ملموسة.

١٧ - ومن الضروريات الحتمية ايضا أن يتم في أقرب وقت ممكن اعتماد قانون انتخابي يطرق القضايا الحاسمة، بما فيها تكوين ورئاسة اللجنة الانتخابية، لكي تجرى الانتخابات التشريعية في الوقت المحدد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. إن الاطار الزمني المحدود والمصاعب السوقية الهائلة التي تواجه العملية الانتخابية تمثل تحديا حقيقيا. وسيتطلب إجراء الانتخابات جهدا كبيرا من جانب الحكومة، التي يتعين عليها تخصيص الأموال اللازمة له. وستلزم مساعدة هامة وعاجلة من البلدان المانحة، بما في ذلك المساعدة في ميادين التثقيف المدني، والتسجيل، والاعلام الجماهيري.

١٨ - وفضلا عن ذلك، فإن من الأساسي الاضطلاع على أساس الاستعجال، بإصلاحات اقتصادية ومالية جوهرية. وما لم تنفذ تدابير سريعة وبعيدة المدى تهدف إلى تحقيق الانتعاش المالي والاقتصادي، فإن من المرجح أن تستمر الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الحالية في تقويض الأمن والاستقرار العامين للبلد على نحو خطير.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروريات الحيوية أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لإصلاح وتدريب الجيش وقوات الشرطة والدرك الوطنية بغية تعزيز قدرتها على صون سيادة القانون والنظام بفعالية.

٢٠ - وأنا أعتقد، في ضوء التطورات الحديثة، أن الملاحظات والتوصيات المقدمة في تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تظل صالحة الآن. ومن الجلي أن التقدم

المحرز صوب تحقيق المصالحة الوطنية ما زال هشا وأن الحالة لا تزال بعيدة عن بلوغ الطور الذي تصبح فيه لا رجعة فيها. وقد أدت الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وقادتها السياسيون، من جميع الجوانب، دورا مرموقا في تحقيق تغييرات إيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن تلك البعثة لن تتمكن من مواصلة وجودها في بانغي بدون دعم مالي وسوقي خارجي. وبالتالي، فبدون قوة خلف موثوقة، يرجح أن تتردى الحالة في البلد بسرعة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة للحالة الإنسانية والسلام والأمن في المنطقة.

٢١ - ولكي يتسنى الحفاظ على الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الواقع في كامل المنطقة الفرعية، ولكي يتحقق تقدم صوب المصالحة الوطنية المستدامة، يظل الخيار السليم الوحيد متمثلا في إنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تحل مكان بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. ومما يذكر أن مجلس الأمن، بموجب قراره ١١٥٢ (١٩٩٨)، أذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بمواصلة عمليتها في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تاريخ ١٦ آذار/ مارس، وأعرب عن اعتزامه اتخاذ قرار بحلول ذلك التاريخ بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على أساس هذا التقرير.

٢٢ - ونظرا للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات بانغي والالتزامات المعرب عنها في رسالة الرئيس باتاسي المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/61، المرفق)، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن بعناية في الحقائق التي يتضمنها هذا التقرير، بغية النظر في إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على النحو الموصوف في مرفق هذا التقرير. وستصدر قريبا في شكل إضافة لهذا التقرير تقديرات التكاليف للعملية الجديدة.

٢٣ - وإذا قرر مجلس الأمن ذلك، سيمثل إنشاء البعثة وأداء ولايتها تحديا سياسيا وسوقيا كبيرا للبلدان المساهمة في قوات الأمم المتحدة والدول الأعضاء المهتمة بالأمر. وسوف تعول البعثة بنسبة كبيرة على استعداد جميع البلدان المهتمة لمواصلة اشتراكها على نحو وثيق في عملية السلام ولتقديم المساعدة بكل طريقة ممكنة، بما في ذلك عن طريق توفير دعم سوقي. ويسرني أن أعلم مجلس الأمن بأن حكومة فرنسا قد أبلغت الأمانة العامة باستعدادها لتقديم دعم سوقي وطبي لعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن استعدادها للاشتراك في إجلاء أفراد الأمم المتحدة إذا ما ظهرت حالة طوارئ.

٢٤ - ووفقا للخطط الواردة في مرفق هذا التقرير، أوصي بأن يقرر مجلس الأمن أن تنتهي مدة العملية بعد مرور ٩٠ يوما على إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، وأن تكون مدة الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة ثلاثة أشهر، بغية السماح لمجلس الأمن باستعراض تنفيذ الالتزامات التي تحملتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأوصي أيضا بأن يوافق المجلس على الترتيبات الخاصة التي ستسمح بالانتقال السلس إلى العملية الجديدة، وبأن يأذن بمواصلة بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي حتى تاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الحصول على دعم البلدان المساهمة بقوات في بعثة البلدان

الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سيكون ذا أهمية أساسية بالنسبة لنجاح مسعى الأمم المتحدة. في تلك الأثناء، وعلى النحو الموصى به في القرار ١١٥٢ (١٩٩٨)، أعتزم تعيين ممثلا خاصا لجمهورية أفريقيا الوسطى، يتولى مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاقات بانغي.

٢٥ - وأخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وللجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية، وكذلك لبرامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على جهودها التي لا تقدر بثمن من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في ذلك البلد.

مرفق

الولاية ومفهوم العمليات لبعثة الأمم المتحدة المقترحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - مقدمة

١ - في حين تم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ اتفاقات بانغي، وتمكنت بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي من إحلال هدوء وأمن نسبيين في بانغي، لم تنفك الحالة السياسية والأمنية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل مصدرا للقلق. وما زالت الحاجة قائمة لتدخل جوهري ونشط من جانب المجتمع الدولي لتحقيق سلام مستدام ولتهيئة بيئة اجتماعية مستقرة في البلد. وإذا ما قرر مجلس الأمن ذلك، سيتم تحقيق هذا الوجود الدولي في شكل عمليات متعددة المهام لحفظ السلام تعرف بتسمية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون للعملية الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في ترسيخ عملية المصالحة الوطنية على أساس التنفيذ الكامل لاتفاقات بانغي والمساعي التي يُضطلع بها لاحقا، وذلك بتعزيز إجراء إصلاحات حيوية عن طريق برامج مدعومة من المجتمع الدولي؛

(ب) تقديم المساعدة في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشكل ضرورة أساسية لكي يسود الاستقرار العام في البلد؛ ودعم تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تقرر إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ومراقبة سير الانتخابات والتحقق منها إذا ما تمت تهيئة هذه الظروف؛

٢ - تكون مدة ولاية البعثة محدودة وتنتهي، رهنا بما يقرره مجلس الأمن، بعد مرور ٩٠ يوما على تاريخ إعلان نتائج الانتخابات. بيد أن الخفض الفعلي لحجم بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى سوف يبدأ في أجل أقصاه ٦٠ يوما اعتبارا من تاريخ ذلك الإعلان. وسوف تتعاون البعثة على نحو وثيق، في النهوض بولايتها، مع المبادرات الإقليمية، ولا سيما لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية، وكذلك مع منظمة الوحدة الأفريقية.

باء - الولاية

٣ - تكون العناصر الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كما يلي:

(أ) العنصر السياسي:

'١' تقديم المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية عملا باتفاقات بانغي وبقرارات المؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية وذلك من خلال تعزيز المصالحة الوطنية وتقديم المساعي الحميدة والوساطة بين الحكومة والأحزاب السياسية في البلد؛

'٢' توفير التنسيق والتوجيه السياسي والدعم لجميع أنشطة الأمم المتحدة في البلد؛

'٣' التعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، بهدف دعم الأنشطة الرامية إلى إرساء الأسس لسلام دائم ولتعمير وتنمية وطنيين؛

'٤' تقديم المشورة وتسهيل المساعدة التقنية في مجالي الحكم الجيد وتعزيز حقوق الإنسان.

(ب) العنصر العسكري:

'١' تقديم المساعدة في صون وتعزيز الأمن والاستقرار، بما في ذلك حرية التنقل، في مدينة بانغي وتخومها المباشرة، مما يساعد السلطات الأفريقية المركزية في الحفاظ على بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد؛

'٢' مساعدة قوات الأمن الوطنية في صون سيادة القانون والنظام وفي حماية المنشآت الأساسية في بانغي؛

'٣' الإشراف على تخزين جميع الأسلحة التي يتم سحبها في أثناء عملية نزع السلاح، ورصد ذلك التخزين؛

'٤' تقديم المساعدة في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة؛

'٥' كفالة الأمن وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة وسلامة وأمن ممتلكات الأمم المتحدة؛

(ج) عنصر الشرطة:

'١' تقديم المساعدة في تدريب المدربين وفي سائر جهود بناء القدرات لقوات الشرطة والدرك الوطنية، وتقديم المشورة من أجل إعادة تشكيل قوات الأمن وتنسيق المساعدة التقنية الدولية؛

'٢' رصد حياد قوات الأمن قبل الانتخابات وفي أثنائها؛

(د) العنصر الانتخابي:

'١' تقديم المشورة للهيئات الانتخابية الوطنية وتنسيق المساعدة التقنية الدولية لإجراء الانتخابات التشريعية؛

'٢' رصد التحضيرات لإجراء الانتخابات وتقرير ما إذا تم الوفاء بالشروط لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

'٣' مراقبة الانتخابات والتحقق من نتائجها، رهنا بالوفاء بتلك الشروط.

جيم - مفهوم العمليات

الجوانب السياسية

٤ - من أجل بلوغ الأهداف السياسية المبينة أعلاه بإيجاز، يرأس البعثة ممثل خاص ويكون له مكتب يتألف مما يلزم من موظفين سياسيين وقانونيين ومن موظفي الإعلام وحقوق الإنسان، يعمل كلهم في بانغي. وسوف يساعد ممثلي الخاص في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في البلد. وتكون للممثل الخاص سلطة إشراف على جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لولاية البعثة. ومن أجل كفالة أقصى قدر من التنسيق، يتولى المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل، في نفس الوقت، بصفة مدير لمكتب الممثل الخاص.

٥ - وبسبب عدم توافر هياكل أساسية موثوقة في البلد، ستتضمن البعثة عنصرا صغيرا لشون الإعلام. وفي إطار التنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم موظفان دوليان بإعداد المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة والتطورات الرئيسية في البلد لأغراض نشرها من خلال وسائط الإعلام المحلية. وفي إطار التعاون الوثيق مع المانحين والمنظمات غير الحكومية، تشرع البعثة في برنامج لإذاعة الأمم المتحدة لتعزيز المصالحة الوطنية، وأهداف البعثة، بما في ذلك نشر المعلومات عن العملية الانتخابية. ويلحق بالبعثة خبيران في مجال حقوق الإنسان يتوليان، وفقا لطلب الحكومة، تقديم المشورة للسلطات والمنظمات الوطنية بشأن مسائل حقوق الإنسان، وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية لبناء القدرات في هذا الميدان. ويقوم الخبيران، عن طريق ممثلي الخاص، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتماس التوجيه منها.

٦ - ويمكن إنشاء آلية خاصة للتنسيق والتنفيذ يشترك في رئاستها ممثلي الخاص ورئيس لجنة الرصد الدولية، ويشارك فيها كل من الحكومة وممثلي المعارضة والمانحين الرئيسيين. وتقوم الأمم المتحدة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير أمانة تقنية صغيرة لهذه الآلية.

الجوانب العسكرية

٧ - تتطلب مهمة صون بيئة آمنة في بانغي وتخومها المباشرة نشر قوة عسكرية دولية لها قدرة كافية، ليس فقط لإنجاز ولاية البعثة، بل وكذلك لتوفير حماية موثوقة لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها في حالة تدهور الأوضاع. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون القوة وبعثة الأمم المتحدة بأسرها، مضطرتين إلى التعويل على استعداد قوة عسكرية كبرى لتوفير ردع ومساعدة "من وراء الأفق" في حالة إجلاء طارئ أو أي تهديدات كبرى أخرى.

٨ - وللمساعدة في صون الأمن في بانغي، وهي مدينة يتراوح عدد سكانها بين ٠٠٠ ٥٠٠ و ٠٠٠ ٦٠٠ ستلزم قوة للأمم المتحدة تتألف من ٦ سرايا آلية للمشاة مجهزة بمعدات آلية ويتراوح قوام كل منها بين ١٢٠ و ١٥٠ فردا تقريبا. وتقوم سرايا المشاه بإنشاء وتعهد أكثر من ٣٠ دورية/نقطة تفتيش ثابتة ومتنقلة ليلا نهارا في مختلف أنحاء المدينة. وستوفر أيضا الأمن للمنشآت الأساسية في بانغي وتحرس مناطق التجميع/التخزين للأسلحة الثقيلة، التي ستوضع كلها تحت رقابة الأمم المتحدة. وتكون القوة قادرة على توفير قدر من الأمن والدعم السوقي لبرنامج التسريح الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعند الحاجة، ستساعد القوة في التحقيق بشأن الانتهاكات الاتفاقات بانغي في المنطقة العسكرية.

٩ - وفي الوقت نفسه، ستكون الحاجة قائمة لسرية مشاه معززة لحراسة قاعدة إمبوكو الجوية، التي ستكون ذات أهمية حيوية بالنسبة للبعثة بوصفها نقطة الدخول والخروج وإعادة التموين الرئيسية، فضلا عن مقر البعثة والمرافق الأساسية الأخرى للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستلزم فصيلو معززة خاصة مجهزة بمركبات مدرعة خفيفة ومدعومة بفرقة للمدفعية الثقيلة، للرد على عمل عدواني محتمل من المناطق المحيطة بالمدينة، وذلك بغية التمكن من التوفير استجابة فورية ومرنة لأي تهديد خطير، وللتعويض عن انسحاب الوحدات المقاتلة الفرنسية من جمهورية افريقيا الوسطى.

١٠ - وينبغي أن تُلحق بالقوة وحدة للسوقيات العسكرية تتألف من ١٥٠ فردا على أقصى تقدير لدعم العناصر العسكرية والعناصر الأخرى للبعثة، في حالة عدم توافر المرافق اللازمة في جمهورية افريقيا الوسطى. وستكون هذه الوحدة قادرة على توفير صيانة المعدات العسكرية ونقل اللوازم الأساسية. ومن المزمع أن يتم إيصال معظم أجزاء الدعم السوقي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى عن طريق أقرب ميناء بحري، وهو ميناء دوالا (الكاميرون)، مما سيتطلب مزيجا متوازنا من النقل السطحي والجوي.

١١ - ونظرا لتدني مستوى الهياكل الأساسية للطرقات، والنقص الحاد في وسائل النقل، وبغية تأمين القدرة على الإجلاء الطبي على مسافات طويلة، سيكون من المستصوب تخصيص طائرتين ثابتتي الجناحين للبعثة، وسيكون من الأفضل التعاقد بشأنهما مع طرف مدني. وفي الوقت نفسه، ستلزم ثلاث طائرات هليكوبتر ذات حمولة متوسطة تشغلها وحدة عسكرية لا يتجاوز عدد أفرادها ٥٠ فردا، وذلك لأغراض الإجلاء عبر مسافات قصيرة، وإعادة التموين، والاستطلاع حول العاصمة.

١٢ - ولإقامة شبكات اتصال لاسلكي وهاتفي موثوقة بين مقر القوة ووحداتها العسكرية، فقد يلزم إنشاء وحدة عسكرية صغيرة للاتصال اللاسلكي. بيد أنه قد يلزم إقامة شبكة اتصالات مدنية لتوفير صلات في الميدان وللاتصال بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. ونظرا لمحدودية الهياكل الأساسية الطبية في جمهورية افريقيا الوسطى، سيلزم نشر وحدة طبية عسكرية لتوفير الدعم الطبي لأفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين. وسيتعين على هذه الوحدة تقديم مساعدة طبية في المستوى ٢، في حين تجرى إحالة طوارئ المستوى ٣ إلى مرافق طبية أخرى في مواقع أخرى في المنطقة.

١٣ - وفي الوقت نفسه، سيتعين على مقر قيادة القوة، الذي قد يبلغ قوامه ٧٥ فردا، والذي سينبغي له أن يساهم أيضا في العمليات والنظم السوقية المتكاملة للبعثة، أن يؤدي وظائف القيادة، والرقابة، والاتصال.

١٤ - ونظرا للاعتبارات والمهام الضخمة المبينة أعلاه، يقدر أن القوام الأدنى اللازم لكي تنجز القوة الولاية العسكرية للبعثة سوف يبلغ زهاء ١ ٤٠٠ فرد من جميع الرتب. بيد أني سأواصل استعراض احتياجات القوة في ضوء التطورات في الحالة الأمنية، وبصورة خاصة أي حاجة للنشر خارج بانغي وضرورة تحقيق أقصى قدر من الفعالية والاقتصاد.

الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٥ - تعاني قوات الدرك والشرطة الوطنيتان، كلاهما، من نقص حاد في المعدات والتدريب الفني. وسوف تعول البعثة، لتصميم وإنجاز برامج تدريب المدربين للشرطة وإلى حد ما لقوة الدرك الوطنية، على خدمات خبراء/ مراقبي الشرطة المدنية الذين قد يبلغ عددهم ٢٤ فردا. وسوف تتولى أيضا وحدة الشرطة المدنية الصغيرة هذه رصد تنفيذ خطط إعادة التشكيل لقوات أمن افريقيا الوسطى، وتقديم المساعدة في تعبئة وتنسيق المساعدة التقنية الدولية. وأخيرا، سيقوم مراقبو شرطة الأمم المتحدة برصد حياد قوات الشرطة والدرك الوطنية في بانغي وفي عدة مناطق أساسية في البلد، قبل الانتخابات التشريعية وأثناءها. وسيتولى موظفو الأمم المتحدة، رصد الحملة الانتخابية، وذلك بحضور الاجتماعات والتظاهرات العامة، والاتصال بسلطات الشرطة المحلية، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة.

الجوانب الانتخابية

١٦ - سوف تتضمن البعثة وحدة انتخابية متألفة من ثلاثة موظفي انتخابات لتقديم المساعدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسلطات أفريقيا الوسطى في التخطيط والدعم التقني للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وسيجرى في الوقت المناسب تعيين مراقبي انتخابات آتين بصورة أولية من برامج ووكالات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة، وكذلك أفراد دوليين آخرين، من أجل كفالة حضور في المناطق الواقعة داخل البلد. وستكون الوحدة أيضا مكلفة بتنسيق الحضور المحتمل لمراقبي انتخابات دوليين آخرين. وستعمل الأمم المتحدة أيضا على تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية اللازمة لإجراء الانتخابات بنجاح. وسوف تكمل هذه المساعدة الجهود الهائلة التي سيتعين أن تبذلها سلطات أفريقيا الوسطى، للتغلب على الضغوط السوقية والمالية الهامة.

الجوانب الإدارية

١٧ - ستقتضي الطبيعة المعقدة للبعثة المقترحة إنشاء مرفق دعم سوقي مدني موثوق في بانغي، وفيما بعد، أي في أثناء الانتخابات التشريعية، في بعض الأنحاء الأخرى من البلد. ومن المتوقع أن تقدم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة كبيرة في تشغيل البعثة، وذلك باتاحة المرافق وأماكن الإقامة بدون مقابل، فضلا عن تقديم الخدمات واللوازم الأساسية، بما فيها الوقود للأمم المتحدة بأدنى تكلفة ممكنة. وستظهر الاحتياجات المذكورة أعلاه في اتفاق لمركز القوات سيبرم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فلا شك أن فعالية البعثة ستتوقف على استعداد فرنسا لتوفير دعم سوقي في البلد وللاحتفاظ بحضور في المنطقة، فضلا عن استعدادها لأن تنقل إلى الأمم المتحدة بعضا من الأصول الرئيسية المتاحة حاليا للوحدة العسكرية الفرنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٨ - ينشأ صندوق استئماني للأمم المتحدة يمكن الدول الأعضاء من دفع تبرعات لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال - ترتيبات انتقالية

١٩ - إن البيئة الأمنية السائدة في بانغي وفي مختلف أنحاء البلد تخفف إلى حد بعيد من آثار أي فجوة قائمة في عملية تحقيق الاستقرار. والنهج الواقعي الوحيد هو التعويل على الوحدات المرابطة حاليا في بانغي بوصفها جزءا من قوة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وقد بادرت بالفعل بإجراء اتصالات مع المشاركين الحاليين في تلك البعثة وفرنسا، وأعرب الجميع عن الاستعداد، مبدئيا، للاشتراك في عملية الأمم المتحدة المقترحة. وسيتعين أن يتولى مساهمون جدد بقوات تقديم العناصر الإضافية التي ستؤدي وظائف مختلفة للدعم، وقد اتصلت في هذا الصدد بعدد من الدول الأعضاء.

٢٠ - ونظرا للقيود الشديدة التي يفرضها الجدول الزمني الحالي، سيمثل إنشاء العملية الجديدة للأمم المتحدة مهمة عسيرة إلى أقصى حد. ولذلك، سيلزم تمديد إضافي لولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ

اتفاقات بانغي إلى غاية ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وذلك للسماح بإجراء انتقال سلس إلى بعثة الأمم المتحدة. إن هـذا الانتقال، لو خطـط بعناية ودعـم بصورة ملائمـة، يمكن أن ينفذ فـي غضون فترة تتراوح بين ٤ و ٦ أسابيع عقب قيام مجلس الأمن باعتماد قرار تمكيني. ولإنجاز الانتقال في أنسب وقت وبأنجع طريقة، فإني أعتزم القيام في أقرب وقت ممكن عقب اعتماد قرار لمجلس الأمن، بإرسال فريق انتقالي إلى بانغي، يتضمن مـلاك موظفين لمقر مؤقـت، لا يتجاوز عدد أفراده ٤٥ مـن المخططين العسكريين والسوقيين. وسوف تسهل هذه العملية إلى حد بعيد لو أبدت فرنسا، التي تقدم حاليا دعما ذا أهمية حاسمة لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، استعدادها لأن تنقل إلى عملية الأمم المتحدة معدات ومرافق أساسية، فضلا عن تقديم خدمات أخرى لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أثناء الفترة الانتقالية، سوف تواصل القوات العاملة حاليا في إطار بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي التعويل على الدعم السوقي الكامل المقدم من فرنسا. بيد أني، بغية تأمين نقل السلطة والمسؤولية العامة إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب، سوف ألتمس من هيئات الأمم المتحدة المناسبة إذنا سريعا وأوليا فيما يتعلق بالميزانية والمشتريات.

٢١ - سيكون الإنشاء الرسمي للبعثة الجديدة مصحوبا بنقـل سلطة قـوات بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغـي، التي يبلغ قوامهـا الكلي ٨٠٠ فـردا، إلى قيـادة الأمم المتحدة، وسيجري ذلك في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في الوقت الذي يجري فيه التناوب الدوري للقوات الجديدة في منطقة البعثة. وعلى النحو المبين أعـلاه، فإن الوحدات الإضافية التي ستقدم الخدمات التنفيذية والداعمة المنجزة حاليا من جانب القوات الفرنسية (التي تقرر أن تغادر جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول ١٥ نيسان/أبريل)، ينبغي أن تصل إلى بانغي في أجل أقصاه منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٨.

- - - - -